

Distr.: General
22 January 2013
Arabic
Original: French

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٢٥ من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم
المتحدة من أجل التعاون الإنمائي

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

احتضنت المملكة المغربية يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في مراكش أعمال المؤتمر الدولي حول الميزانية المراعية للمنظور الجنساني الذي اشتركت في تنظيمه وزارة الاقتصاد والمالية في المغرب وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتوجت أعمال المؤتمر باعتماد إعلان مراكش (انظر المرفق).

وأتاح تنظيم هذا المؤتمر الاستفادة من التقدم المحرز والالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في مجال الميزانية المراعية للمنظور الجنساني وإدماج مبدأي الإنصاف والمساواة في برجة الميزانية وتقييم أداء السياسات العمومية. وشهد المؤتمر أيضا إنشاء المركز الوطني للامتياز في ميداني التعلم والابتكار في مجال الميزانية المراعية للمنظور الجنساني.

ولهذا الغرض أرجو ممتنا تعميم هذا الإعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والدورة الموضوعية المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والدورة السابعة والستين للجمعية العامة، وذلك في إطار البند ٢٥ من جدول الأعمال المتعلق بالأنشطة التنفيذية.

(توقيع) محمد لوليشكي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

المؤتمر الدولي حول الميزانية المراعية للمنظور الجنساني: تبادل المعارف وتنمية
سياسات إعداد الميزانية لتحقيق المساواة بين الجنسين

إعلان مراكش

نحن المشاركون في المؤتمر الدولي للميزانية المراعية للمنظور الجنساني "تبادل المعارف
وتنمية سياسات إعداد الميزانية لتحقيق المساواة بين الجنسين" المجتمعين بدعوة من المملكة
المغربية، يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بمراكش؛

إذ نتقدم بالشكر للمملكة المغربية، بصفتها البلد المضيف لتنظيم هذا المؤتمر على
حسن ضيافتها وعلى مشاركتها النشطة وعلى مبادراتها المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة
للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

وإذ نعرب عن تقديرنا لجميع المشاركين لحضورهم وجودة مداخلاتهم، كما نشكر
أيضا المنظمات الدولية والإقليمية الحاضرة في المؤتمر؛

وإذ نسجل أن الانكماش الاقتصادي الممتد نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية المنطلقة
منذ سنة ٢٠٠٨، يفاقم انعدام الأمن، والتفاوتات وخطر الإقصاء والتهميش؛

وإدراكا منها أن تحديات تمويل المساواة والقضاء على الفقر والهشاشة أصبحت، في
ظل هذه الأزمة، أكثر جسامة، وأن تدابير التقشف وتخفيض الميزانية المؤثرة على الاعتمادات
المالية الموضوعية رهن إشارة الهيئات المتخصصة في عدم التمييز والمساواة بين الجنسين تؤثر
سلبا في القدرة على مكافحة التمييز وعدم المساواة؛

وإذ نعرب عن قناعتنا بأهمية القيام بمبادرات من أجل إحداث نماذج مبتكرة للتنمية،
قادرة على تحقيق نمو أكثر استدامة واحتراما لكرامة الإنسان؛

وإذ نؤكد على ضرورة إعادة النظر في دور الدولة والسياسات العمومية لتعزيز نمو
مستدام أكثر إدماجا ومساواة، من خلال تحديد أهداف واضحة، وذلك في إطار تدبير
يتمحور حول النتائج المناسبة للسياق الخاص بكل بلد؛

وإذ نؤكد أنه في هذا السياق، حيث الدول مطالبة بتحسين نجاعة السياسات
العمومية، تقدم الميزانية المراعية للمنظور الجنساني فرصا لا مثيل لها لتلبية الحاجيات الخاصة

بالنساء والرجال، من خلال تفويض القرار إلى المستوى المحلي في شراكة وثيقة مع السكان المحليين؛

وإذ نشدد على الدور الأساسي للفاعلين في الفضاء الديمقراطي (البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والمدافعون عن المساواة) في مختلف مراحل إعداد الميزانية المراجعة للمنظور الجنساني وتنفيذها وتتبعها وتقييمها ودراسة أثرها على حياة المرأة والرجل؛

وإذ نرحب بالتقدم المحرز فعليا في العديد من البلدان في مجال الميزانية المراجعة للمنظور الجنساني، القائم على الإصلاحات المؤسسية والتشريعية لفائدة إدماج لا رجعة فيه للبعد الجنساني في سياساتها العمومية؛

وإذ نؤكد أنه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، من الضروري تحديد مسارات جديدة تقوم على نماذج متوازنة للتنمية، تشجع تمتع الرجال والنساء بالحقوق الأساسية على قدم المساواة ومكافحة عدم المساواة والفقر والتفاوتات والإقصاء؛

نوجه نداءنا إلى ذوي القرار والمجتمع الدولي إلى الالتزام بتحسين التمويل، والقدرات، والبيانات والتتبع، والمحاسبة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال:

- اعتماد الإطار المعياري العالمي لحقوق الإنسان ومواءمة السياسات العمومية مع الأولويات المنبثقة عنه؛
- إقامة الانسجام بين السياسات العمومية في مقاربتها الأفقية في ظل شمولية الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة؛
- تعزيز الميزانية القائمة على الأداء من خلال المؤسسة الدائمة لإدارة القائمة على النتائج، في إطار الأهداف والمهام والبرامج الحكومية القائمة على سياسة القرب المراجعة للمنظور الجنساني؛
- تنسيق أعمال مختلف الجهات المعنية (التنفيذية والتشريعية، والقضائية، والمجتمع المدني والشركاء التقنيون الماليون)، بطريقة تركز على التتبع والتقييم، مع اعتماد المؤشرات الملائمة المراجعة للبعد الجنساني؛
- تعبئة واستدامة التمويل الكافي لإنجاز برامج التنمية في إطار نموذج للتمويل يقوم على احترام الاتفاقيات والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك العمل الكريم والاستدامة البيئية؛

– تقوية بيئة مواتية للتنمية والتدبير وتقاسم المعرفة وكذا لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال الميزانية المراعية للمنظور الجنساني في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إضافة إلى المبادرات الشاملة.

مراكش ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢